رغم ضغوط الإغلاقات الأوروبية

النفط يلاقي دعما من التراجع الحاد للمخزونات الأميركية

سجلت أسعار النفط ارتفاعا بعدما أظهرت بيانات تراجعا حادا في مخزون النفط الخام الأمريكي الأسبوع الماضي.

وقفز خام برنت القياسي تسليم (يناير) نحو 1.8 في المائة إلى 40.42 دولار للبرميل. كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط تسليم (ديسمبر) 1.9 في المائة إلى 38.39 دولار.

وأعلن معهد البترول الأمريكي أن مخزون النفط الخام الأمريكي تراجع بمقدار ثمانية ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 30 أكتوبر، مقابل توقعات لمحللين بارتفاع قدره 890 ألف برميل.

ويرى محللون أن أسعار النفط ستظل مدعومة بالتفاؤل بشأن احتمال تمديد خفض الإنتاج من قبل دول تحالف "أوبك +"، رغم حالة الغموض بشأن نتائج الانتخابات الأمريكية.

ومن شأن فوز الرئيس دونالد ترامب بولاية ثانية أن يكون دافعا لصعود أسعار النفط، بسبب سياساته للنفط الصخري وكذلك موقفه المتشدد تجاه إيران. لكن حالة التقلبات السعرية ما زالت قائمة في ضوء تعثر إعلان الانتخابات وصعوبة حسمها سريعا.

كما تواجه سوق النفط الخام ضغوطا من الإغلاق المتسع، خاصة في أوروبا واستمرار الإصابات السريعة بفيروس كورونا وتداعياتها على الطلب العالمي على النفط الخام وعلى بث توقعات قاتمة لأداء الاقتصاد العالمي في الفترة المقبلة.

ويقول لـ"الاقتصادية"، مختصون ومحللون نفطيون، إن التوسع في عمليات الإغلاق بسبب انتشار فيروس كورونا في أجزاء مختلفة من العالم فرض كثيرا من التحديات والصعوبات على عمل تحالف "أوبك +"، الذي قد يضطر في اجتماعه الموسع المقبل في نهاية نوفمبر الجاري لاتخاذ قرارات مؤلمة بخفض مزيد من الإنتاج أو المحافظة على مستويات الخفض الحالية المرتفعة.

وأشار المختصون إلى أن وضع السوق المضطرب قد يجعل خيارات المنتجين محدودة، وقد تدفع إلى العدول عن خطة تخفيف قيود الإنتاج الموضوعة سلفا في اتفاق مايو الماضي، حيث كان من المقرر إضافة مليوني برميل يوميا اعتبارا من يناير المقبل، لافتين إلى أن اغلب التوقعات بشأن الاتصالات التحضيرية الحالية للمنتجين تشير إلى السعي إلى تحقيق التوافق بشأن تمديد التخفيضات إلى ما بعد يناير 2021 إلى موعد مستقبلي غير محدد.

وفي هذا الإطار، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك "زد أيه إف" في كرواتيا، إن تأخير حسم الانتخابات الرئاسية الأمريكية أو احتمال حدوث نزاع على البيت الابيض قد يعزز حالة المخاوف والاضطرابات في السوق النفطية، التي تعاني أشدة المعاناة بالفعل أزمة كورونا المتصاعدة، التي وصلت إلى مستويات مقلقة في عدد الإصابات الجديدة.

من جانبها، ترى الدكتورة ناجندا كومندانتوفا كبير محللي المعهد الدولي لتطبيقات الطاقة، أن الجولة الجديدة من عمليات الإغلاق في أجزاء مختلفة من العالم، خاصة في أوروبا وأمريكا، تضع الطلب العالمي على النفط الخام والوقود على المحك في ظل ضغوط هائلة، وهو ما دفع تحالف "أوبك +" إلى أن يدرس بجدية إمكانية إلغاء خطط تخفيف قيود تخفيضات الإنتاج.

بدورها، تقول نينا انيجبوجو المحللة الروسية ومختص التحكيم الاقتصادي الدولي، إن تمديد خفض الإنتاج يحظى بدعم جيد من كل من السعودية وروسيا، وهو ما أدى إلى مردود سريع ونسبي على أسعار النفط الخام، التي تميل إلى التقلب ارتفاعا وانخفاضا بعدما سيطر عليها الاتجاه الهبوطي في فترات سابقة.

1.5 مليار دولار فائض الميزان التجاري للإمارات مع دول الخليج

بلغ فائض الميزان التجاري لدولة الإمارات مع أربع دول خليجية نحو 5.37 مليار درهم (1.46 مليار دولار) خلال الربع الأول من العام 2020.

ووفقاً للأرقام الصادرة عن المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، جاء الفائض المسجل في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع صادرات الإمارات (غير شاملة تجارة إعادة التصدير) إلى الدول الأربع لمستوى 17.83 مليار درهم خلال الفترة من يناير و حتى مارس من العام الجاري.

وبلغ قيمة الواردات من هذه الدول 12.46 مليار درهم تقريباً، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين الإمارات من جهة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت وسلطنة عُمان من جهة أخرى 55.2 مليار درهم خلال الربع الأول من العام الجاري.

وتصدرت السعودية المركز الأول في قائمة أكبر الشركاء التجاريين للدولة حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري 25.815 مليار درهم تشكل نحو 47 بالمائة من إجمالي التجارة، تلاها سلطنة عُمان 11.931 مليار درهم، والكويت 11.218 مليار درهم، ثم البحرين 6.23 مليار درهم.

وبلغت قيمة تجارة إعادة التصدير بين الإمارات والدول الأربع نحو 24.9 مليار درهم خلال الربع الأول من العام الجاري، منها 13 مليار درهم تقريبا مع السعودية.

وعلى مستوى صادرات الدولة فقد بلغت قيمتها 17.83 مليار درهم منها 39 بالمائة تقريبا مع السعودية أيضا وبقيمة وصلت الى نحو 7 مليارات درهم.

وفيما يخص واردات الدولة من هذه الدول فقد بلغت قيمتها خلال فترة الرصد ذاتها 12.463 مليار درهم، سجل الجزء الأكبر منها كذلك لصالح السعودية.

شي: واردات الصين التراكمية ستتجاوز 22 تريليون دولار خلال العقد القادم

شي جين بينج

قال الرئيس الصيني شي جين بينج ، إن واردات الصين التراكمية من السلع ستتجاوز 22 تريليون دولار على مدى الأعوام العشرة المقبلة، وفقا لـ"الألمانية".

وأكد خلال رسالة بالفيديو قدمها شي، في مراسم افتتاح "تشاينا إنترناشونال إمبورت إكسبو" في شنغهاي ، إن البلاد تسرع انفتاحها على الرغم من جائحة فيروس كورونا العالمية.

يأتي ذلك في وقت أظهر فيه تقرير نشرته مؤسسة آي. إتش. إس ماركيت للاستشارات الاقتصادية أمس، نمو النشاط الاقتصادي لقطاع الخدمات في الصين خلال (أكتوبر)، ما يشير إلى استمرار تعافي القطاع من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، التي عاناها في بداية العام الحالي.

ووفقا لـ"الألمانية"، أشار التقرير إلى ارتفاع مؤشر مديري مشتريات قطاع الخدمات إلى 56.8 نقطة خلال (أكتوبر) الماضي مقابل 54.8 نقطة في (سبتمبر) الماضي.

وتشير قراءة المؤشر أكثر من 50 نقطة إلى نمو النشاط الاقتصادي للقطاع، فيما تشير قراءة أقل من 50 نقطة إلى انكماش القطاع.

وسجل المؤشر خلال الشهر الماضي ثاني أقوى نمو له منذ عشرة أعوام مدعوما بالأداء القوي للمؤشر الفرعي للأعمال الجديدة.

في الوقت نفسه، واصلت التعاقدات الجديدة الخارجية تراجعها في قطاع الخدمات على خلفية عودة أعداد المصابين بفيروس كورونا المستجد إلى الارتفاع في عديد من أسواق التصدير في العالم. وأدت الزيادة الكبيرة في الأعمال الجديدة إلى جانب وجود مؤشرات قوية ومتسببة في تراجع أسهم مجموعة علي بابا العملاقة للتجارة الإلكترونية التي أسسها.

وارتفع مؤشر تكلفة مستلزمات التشغيل بأسرع وتيرة له منذ أكثر من عامين على خلفية ارتفاع أعداد العاملين وزيادة تكاليف المشتريات. ورغم ذلك، رفعت الشركات أسعار خدماتها بنسبة طفيفة حتى تحافظ على قدرتها التنافسية.

من ناحية أخرى، ارتفع المؤشر المجمع لمديري مشتريات قطاعي التصنيع والخدمات في الصين إلى 55.7 نقطة خلال الشهر الماضي، مقابل 54.5 نقطة خلال الشهر السابق، بما يشير إلى نمو سريع وحاد للنشاط الاقتصادي في مختلف أنحاء الصين عموما.

وأوقفت الصين في اللحظة الأخيرة أكبر عملية طرح عام في البورصة في التاريخ، محيطة آمال المليارديرجاك ما في غزو قطاع المالية الإلكترونية ومتسببة في تراجع أسهم مجموعة علي بابا العملاقة للتجارة الإلكترونية التي أسسها.

المركزي اللبناني: يجب على الحكومة تقديم كامل حساباتها للتدقيق

ذكر مصرف لبنان المركزي أمس الخميس أنه يجب أن تكون الحكومة هي التي تقدم كامل حساباتها للتدقيق الجنائي للحسابات بعدما طلبت منها حكومة تصريف الأعمال تقديم جميع البيانات المطلوبة لشركة الاستشارات ألفاريز آند مارسال.

وبحسب (رويترز) أضاف المصرف في بيان أنه لا يستطيع تقديم البيانات لأن ذلك سيشكل مخالفة لقوانين السرية المصرفية للبلاد.

مصر تعتزم طرح أذون خزانة بقيمة 690 مليون يورو

قال البنك المركزي المصري أمس الخميس إنه سيطرح في مزاد أذون خزانة مقومة باليورو بقيمة 690 مليون يورو لأجل عام واحد في التاسع من نوفمبر، بحسب ما نشرت "رويترز". ومن المقرر ترسية المزاد في العاشر من نوفمبر.

البطالة في البرتغال ترتفع إلى 7.8 بالمئة في الربع الثالث

أظهرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء البرتغالي أمس الخميس ارتفاع معدل البطالة في البلاد بشكل حاد في الربع الثالث.

وبلغ معدل البطالة في الفترة نفسها من العام الماضي 6.1% ، بحسب "الألمانية".

وارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى404100 شخص في الربع الثالث مقابل من 278400 في الأشهر الثلاثة السابقة.

الدولار يتراجع عالمياً مع انتظار قرار الاحتياطي الفيدرالي

تراجع الدولار الأمريكي عالمياً خلال تعاملات أمس الخميس، مع انتظار نتائج انتخابات الرئاسة وقرار الاحتياطي الفيدرالي.

ومن المقرر أن يصدر الاحتياطي الفيدرالي قراره بشأن السياسة النقدية في وقت لاحق من اليوم.

كما ينتظر المستثمرون الإفصاح عن بيانات طلبات إعانة البطالة في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي في وقت لاحق.

أما فيما يتعلق بالانتخابات الأمريكية، لا يزال المرشح الديمقراطي جو بايدن الأقرب لحسم السباق الرئاسي رغم عدم حسم نتائج 4 ولايات حتى الآن. وبحلول الساعة 9:40 صباحاً بتوقيت جرينتش، هبط الدولار مقابل اليورو بنحو 0.4 بالمائة إلى 1.1769 دولار، كما تراجع أمام الين الياباني بنسبة 0.2 بالمائة ليسجل 104.29 ين.

وانخفضت العملة الأمريكية بنحو 0.3 بالمائة أمام الإسترليني لتسجل 1.3022 دولار، كما تراجعت مقابل الفرنك السويسري بنسبة 0.2 بالمائة لتصل إلى 0.9098 فرنك.

وخلال نفس الفترة، انخفض مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة أمام 6 عملات رئيسية بنسبة 0.2 بالمائة إلى 93.19.

أميركا: تراجع قطاع الخدمات بأكثر من التوقعات

أظهر تقرير اقتصادي نشر نمو النشاط الاقتصادي لقطاع الخدمات في الولايات المتحدة خلال الشهر الماضي بأكثر من توقعات المحللين.

وذكر معهد إدارة الإمدادات الأمريكي أن مؤشر مديري مشتريات قطاع الخدمات تراجع خلال الشهر الماضي إلى 56ر6 نقطة مقابل 57ر8 نقطة خلال الشهر السابق، في حين كان المحللون يتوقعون تراجع المؤشر إلى 57ر5 نقطة.

يذكر أن قراءة المؤشر أكثر من 50 نقطة تشير إلى نمو النشاط الاقتصادي للقطاع، في حين تشير قراءة أقل من 50 نقطة إلى انكماش النشاط. وقال أنطوني نيفيس رئيس لجنة مسوح شركات الخدمات في المعهد "هناك تراجع طفيف في معدل النمو في قطاع الخدمات خلال أكتوبر... تعليقات المسؤولين الذين شملهم المسح متفائلة بشكل حذر بشأن أحوال الأعمال والاقتصاد... هناك درجة ما الغموض الناتج عن الجائحة ومحدودية الطاقة التشغيلية والجوانب اللوجيستية والانتخابا"

المركزي الإنجليزي: الاقتصاد لن يعود لحجمه قبل الجائحة إلا في 2022

قال بنك إنجلترا المركزي أمس الخميس إن الاقتصاد لن يصل إلى حجمه قبل الجائحة حتى الربع الأول من 2022، ليمد الفترة التي يتوقعها لمدى سرعة عودة الإنتاج إلى مستوى الربع الرابع من 2019.

وقال بنك إنجلترا "وفق التوقع الأساسي للجنة السياسة النقدية، لن يتخطى الناتج المحلي الإجمالي مستواه في الربع الرابع من 2019 حتى الربع الأول من 2022"، وذلك بعد أن قال في السابق إنه سيعود لذلك المستوى في 2021.

وذكرت شركة آي. إتش. إس ماركت للبيانات المالية، أن بريطانيا تبدو متجهة صوب ركود في خانة العشرات هذا الشتاء، إذ تظهر مسوح للشركات أن النمو الاقتصادي توقف تقريبا خلال الشهر الماضي حتى قبل إعلان أحدث إجراءات للعزل العام في أنحاء إنجلترا.

وانخفض مؤشر آي. إتش. إس ماركت سي. آي. بي. إس لمديري المشتريات في قطاع الخدمات إلى أقل مستوى في أربعة أشهر، وسجل 51.4 في (أكتوبر) مقارنة بـ56.1 في (سبتمبر) ليقترب من مستوى 50 نقطة الفاصل بين النمو والانكماش، فيما كانت القراءة الأولية للمؤشر عند 52.3.

ووفقا لـ"رويترز"، قال تيم مور الخبير الاقتصادي في "آي. إتش. إس ماركت"، "تشير بيانات (أكتوبر) إلى أن قطاع الخدمات البريطاني كان يقترب من الركود حتى قبل إعلان العزل العام الثاني في إنجلترا". وستغلق المتاجر غير الأساسية كافة في إنجلترا، بما في ذلك المقاهي والمطاعم، لمدة أربعة أسابيع، باستثناء المتاجر التي تقدم الوجبات الجاهزة.

وقال مور، "يبدو الاقتصاد البريطاني متجها صوب ركود في خانة العشرات هذا الشتاء ومسار للتعافي أكثر صعوبة في 2021". وانخفض مكون الطلبيات الجديدة بشدة في مؤشر مديري المشتريات بقطاع الخدمات وخفضت الشركات عدد الموظفين للشهر الثامن على التوالي.

وتراجع مؤشر مديري المشتريات المجمع، الذي يشمل بيانات قطاع الصناعات التحويلية الأكثر قوة، إلى 52.1 من 56.5 ليسجل أيضا قراءة أقل من التوقعات الأولية.

87 بالمئة من الشركات الهندية تخطط لزيادة الأجور في 2021

رجح استطلاع أن تشهد الأجور الشهرية للعاملين في الهند ارتفاعا خلال العام المقبل بأكبر مما شهدته خلال العام الجاري، حيث تراهن الشركات على ارتفاع الطلب من جانب المستهلكين، نتيجة تعزيز الإنفاق الحكومي وهطول الأمطار بغزارة ، ما يؤدي إلى تحييد الانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا.

ووفقا للاستطلاع الذي نشرته شركة "أيه أو إن"، أمس، فإنه من المتوقع أن ترفع الشركات، في قطاعات التجارة الإلكترونية والطاقة والصناعات الدوائية، الأجور بنحو 7.3 في المائة في المتوسط في 2021 مقابل 6.1 في المائة، هذا العام، الذي كان أدنى مستوى منذ 2009.

ونقلت وكالة "بلومبيرج" للأنباء، أن نحو 87 في المائة، من الشركات تخطط لزيادة الرواتب مقابل 71 في المائة، في 2020. وتواجه الهند أكبر انكماش بين الأسواق الناشئة الكبرى، بعدما تم فرض إغلاق في البلاد في (مارس) للسيطرة على تفشي فيروس كورونا. وشمل الاستطلاع أكثر من ألف شركة في أكثر من 20 صناعة.

وأعلنت وزارة الصحة الهندية تسجيل 46 ألفا و253 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا خلال الـ24 ساعة الماضية. وبذلك يبلغ إجمالي حالات الإصابة بالفيروس ثمانية ملايين و313 ألفا و876 حالة.

وذكرت شبكة "إن دي تي في" أن حالات الإصابة اليومية بالفيروس ارتفعت 20 في المائة، لتقترب من المتوسط الأسبوعي الذي يقدر بنحو 45 ألفا، بعدما تراجعت إلى نحو 38 ألفا الإثنين. ونقلت الشبكة عن وزارة الصحة أنه تم تسجيل 514 حالة وفاة بالفيروس، ليبلغ إجمالي حالات الوفاة 123 ألفا و611 حالة.

وتسير احتمالات الانتعاش الاقتصادي في الهند من سيئ إلى أسوأ، بعد أن برزت البلاد كبؤرة جديدة لوباء فيروس كورونا في العالم، بتسجيل أكثر من خمسة ملايين حالة إصابة، طبقا لما ذكرته وكالة "بلومبيرج" للأنباء الجمعة.

وكان خبراء الاقتصاد ومؤسسات عالمية، مثل بنك التنمية الآسيوي، قد قلصوا أخيرا توقعات النمو للهند من تراجع تاريخي بالفعل، مع انتشار الفيروس. وتشير تقديرات مجموعة "جولدمان ساكس" إلى انكماش 14.8 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام حتى (مارس) 2021، بينما يتوقع بنك التنمية الآسيوي انكماشا 9 في المائة.

والفشل في السيطرة على الوباء سيؤدي إلى تراجع النشاط التجاري والاستهلاك – وهما حجرا الأساس للاقتصاد الذي ينتعش ببطء بعد أن بدأت الهند بتخفيف واحد من أكثر الإغلاقات صرامة في العالم، التي بدأت أواخر (مارس) الماضي.